لم تؤكد مجددا بشكل واضح جوهر هذا الموقف الى ان ازدادت صعوبة مقاومة النداءات العربية نتيجة لتحول مفاجيء طرأ على الاحداث في ايار (مايو) عام ١٩٧١ .

ويبدو ان الامور التالية هي سبب الموقف الالماني الغربي ضد اسرائيل . بادىء ذي بدء ، كان لديها ما يدعوها الى الخوف من أن جزءا جوهريا من امداد نفطها في المستقبل سيعتمد على رضا الدول العربية وليس فقط على حاجتها الى بيع النفط . وبطول هذا الوقت كان سوق المشترين قد تحول الى سوق بائعين واضحت الولايات المتحدة من اهم مشتري النفط . وكان ثمة ما يشير الى ان بلدان النفط ستسيطر سيطرة كبيرة على الانتاج والتوزيع وقد تميز بين المشترين . ولا بد ان يكون هذا كله قد اقنع الالمان الغربيين بفعل شيء مؤثر في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية قبل فوات الاوان . ثانيا ، كانت المانيا الغربية تحت الاعضاء الاخرين في الاسرة الاقتصادية الاوروبية على اتخاذ موقف مشترك حول المسائل السياسة الاقتصادية ، وكانت انكلترا ، « التي صار دخولها الاسرة متوقعا »، وفرنسا قد سبق لهما ان اتخذتا موقفا بات مجسما في المذكرة . وقد يكون ان النقد الذي وجه بالاجماع تقريبا الى تصلب اسرائيل ، والذي اعرب عنه رجال الدولة في الامم المتحدة واماكن اخرى ، ترك تأثيره في الزعماء السياسيين للجمهورية الاتحادية ايضا . ثالثا ، بما أن الجمهورية الاتحادية لم تكن الا احد المشتركين في « قرار اوروبي غربي » ولا تقوم ببادرة منفردة ، فقد تكون اعتبرت نفسها مصانة بعض الشيء ضد تهمة ان الواجب يحتم عليها اما تبني الموقف الاسرائيلي او السكوت . رابعا ، بالنظر الى ان المذكرة قالت تقريبا نفس الشيء الذي قالته خطة روجرز ، التي كانت ما تزال تمثل الحل الاميركي الرسمي رغم أنها لم تنل اكثر من تأييد شفهي كاذب ، فقد كان بوسع الالمان الغربيين الافتراض بأن لا داعي لهم للخوف من هذه الناحية .

أحد الاسباب المسهمة المحتملة الاخرى يتعلق بقدرة الصهاينة على التدخل في اهداف المانيا الغربية . اذ يبدو ان هذه القدرة تضاءلت الى حد كبير ، فقد اكتسب الاقتصاد الالماني الغربي قوة وضمانة عظيمتين في اواخر الستينات وصارت الاسواق الجديدة وفرص التثمير متوافرة في الشرق بعدما تخلت الجمهورية الاتحادية عن مطالبتها بالاراضي الشرقية في معاهدة موسكو لعام ١٩٧٠ . ولذا فان تقارير الانباء في الولايات المتحدة بان « رجال الاعمال الاميركيين » يهددون بمقاطعة الشركات الالمانية بسبب الخلافات بين الحكومتين الاسرائيلية والالمانية الغربية قد فقدت الكثير من قوتها على ما يبدو . فقد كانت حكومة المانيا الغربية تتعامل الان مع جمهورية المانيا الديموقراطية كدولة ، متخلية بالتالي عن ادعائها تمثيل الالمان الشرقيين ، علما بأن المعاهدة المتعلقة بهذه المسألة لم توقع حتى تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٢ . وقد طلبت الجمهورية الاتحادية من الدول الاخرى عدم الاعتراف بالنظام الالماني الشرقي في الوقت الحاضر اذ ان عدم الاعتراف هذا قد يكون زودها بامتياز للمساومة في المفاوضات مع جمهورية المانيا الديموقراطية فيما يتعلق ببرلين، الا انها لم تمارس اي ضغط او تنقل بأية طريقة اخرى الفكرة بأن الامر ينطوي على أي شيء ذي اهمية حاسمة . ومن الناحية الاخرى استمرت الجمهورية الاتحادية تعتمد على الولايات المتحدة للمساعدة في مسألة برلين ومن اجل الدعم العسكري ، بما في ذلك تركيز قوات في المانيا الغربية .

واخيرا ، كان اليسار في المانيا الغربية قد حطم التحريم ضد أي انتقاد لاسرائيل وطالب بفعل شيء ما حول الفلسطينيين والضحايا العرب الاخرين للتوسع الاسرائيلي . لننظر الان في بعض تاريخ هذه الحركة . لدى اندلاع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كانت ثورة طالبية قد قامت في المانيا الغربية منذ بضعة أشهر . وكان في أساس الحركة اصلاح جامعي في اتجاه مشاركة اكبر لاعضاء عمدة الجامعة من غير الاساتذة ، وللطلبة والعمال في القرارات المؤثرة في الجامعة ، لكن جماعات طالبية مهمة كانت قد كرست نفسها كذلك للمثال الاشتراكي بالنسبة الى المجتمع كله واتخذت مواقف قوية حول احداث في ايران والكونغو واماكن اخرى . ولم يندد بالهجوم الاسرائيلي على الغور الا جزء صغير من الجماعات اليسارية . لكن المناقشات اطلقت كسلسلة من المفرقعات النارية وخلال الاشهر